التباينات في العوامل المؤثرة في هجرة العمالة المصرية: الهجرة الاختيارية والاضطرارية

د. سها أحمد حسن متولى *

مستخلص:

لقيت دراسة محددات اتخاذ قرار الهجرة من مصر للعمل اهتمامًا كبيرًا، وهناك إجماع على أن الهجرة للعمل من مصر هجرة دوافعها اقتصادية. وقد تعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الدوافع، والتي استقرت في دراسات الهجرة منذ زمن بعيد، إلا أنه في الآونة الأخيرة ظهر مدخل جديد يقوم بتصنيف المهاجر ذي الدوافع الاقتصادية إلى مهاجر للضرورة ومهاجر اختياري، ولذلك فقد هدف البحث إلى التعرف على خصائص تلك الفئتين من المهاجرين، وعلى محددات كُلٍّ من الهجرة للضرورة، والهجرة الاختيارية، وذلك بالاعتماد على بيانات "المسح القومي للهجرة الدولية-مصر ٢٠١٣" الذي قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، وباستخدام نموذج بروبيت ثنائي الأوجه في حالة وجود انتقائية ***Binomial Probit model with selection****. وقد أشارت النتائج إلى وجود انتقائية موجبة لمن سبق لهم الزواج بين المهاجر الاختياري سواء وقت الهجرة أو وقت المسح، كما كانت نسبة من يعمل قبل الهجرة بين المهاجر الاختياري أكبر مقارنة بالمهاجر للضرورة، وقد أحدثت الهجرة نوعًا من الحراك الوظيفي، حيث ارتفعت نسبة الحرفيين بين المهاجرين بنوعيهما بعد الهجرة مقارنة عما كانت عليه قبل الهجرة لحساب انخفاض نسبة المزارعين بين المهاجرين بنوعيهما بعد الهجرة. كما تؤكد النتائج على أن المهاجر الاختياري هو ذو المستوى المهني الأعلى، وتكون هجرته إلى الدول ذات مستوى الدخل الأعلى بين الدول الأكثر استقبالًا للعمالة المصرية.*

كلمات مفتاحية: الهجرة الاختيارية – الهجرة للضرورة – نموذج بروبيت ثنائي الأوجه في حالة وجود انتقائية – مصر

* أستاذ مساعد – قسم الإحصاء الحيوي والسكاني – كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
Email: shassan@cu.edu.eg

Abstract:

The study of the determinants of emigration from Egypt has received enough attention, and there is a consensus that economic reasons are the main motives for such a movement. Many theories have been presented to explain these motives in migration studies for a long time. A new approach has recently emerged that classifies the economically motivated emigrant into one "out of necessity" and one "out of choice." Accordingly, this research aimed to identify the characteristics of these two groups, migrant for choice and migrant for necessity, as well as the determinants of both types of emigration. The research relied on the "National Survey of International Migration -Egypt 2013" carried out by the Central Agency for Public

Mobilization and Statistics and adopted a Binomial Probit Model to meet the study objective. The results indicated that there is a positive selectivity for the emigrant-by-choice group for those who are married at the time of migration or the time of the survey. Moreover, the percentage of those employed before migration was higher for this emigrant category than their counterparts in the other category (emigrant out of necessity). Migration influenced occupation mobility as the percentage of craftsmen among both types of emigrants increased after migration compared to what it was before migration, considering the decrease in the proportion of workers in agriculture. The results also confirmed that the choice emigrant is a person with the highest professional level who seeks migration to a country with the highest income level among those who received Egyptian labor.

Key Words: Migration out of necessity - Migration out of choice – Binomial probit model with selection - Egypt.

1-مقدمة

تعد مصر أكبر دولة مرسلة للمهاجرين بين دول شمال أفريقيا يليها المغرب وجنوب السودان والصومال والسودان والجزائر (منظمة الهجرة الدولية، ٢٠١٩)، ولا تزال تيارات الهجرة لسكان شمال أفريقيا التي من بينها مصر إلى دول الخليج وأوربا تشكل سمة تُميز ديناميكيات الهجرة في منطقة شمال أفريقيا.

وتظل التفاوتات الكبيرة في الدخل بين دول المنشأ ودول المقصد[١]، وارتفاع مستويات البطالة، وقلة فرص العمل اللائق في الموطن الأصلي من أهم الدوافع للهجرة في معظم دول العالم، ولا تختلف هذه الدوافع عن مثيلاتها في الهجرة من مصر، حيث كان ومازال الدافع الاقتصادي هو الدافع الرئيسي لاتخاذ قرار الهجرة من مصر منذ منتصف السبعينيات كنتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني آنذاك وارتفاع معدلات البطالة الذي استمر حتى في النصف الثاني من القرن العشرين (مخلوف، ٢٠٠٣)، وأصبحت الهجرة من مصر عاملًا مهمًّا لحل مشكلات البطالة، والاستفادة بالتحويلات من العملات الأجنبي. ثم انخفضت حجم هجرة المصريين منتصف الثمانينيات والتسعينيات إلى دول الخليج، نتيجة استبدال القوى العاملة العربية بالعمالة الآسيوية، والاتجاه إلى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، إلى جانب ظروف حرب الخليج الأولى (العراق- إيران)، وحرب الخليج الثانية (العراق - الكويت)، وكان لتدهور العلاقات السياسية بين مصر وليبيا دور في تقليص حجم المهاجرين المصريين إليها، كما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨على انخفاض فرص العمل وخاصة في دول أوروبا. وأخيرًا كان لثورات الربيع العربي والأحداث السياسية، وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي مرت بها مصر عقب ثورة ٢٠١١ التأثير المباشر على قرار الهجرة من مصر (متولي، ٢٠٢١).

وتعاني تقديرات المهاجرين في مصر من التضارب وتختلف بحسب المصدر سواء من المسوح المقطعية أو تقديرات وزارة الخارجية؛ وتشير التقديرات خلال الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠١٧ إلى ارتفاع مفاجئ لنسبة المهاجرين الدوليين من إجمالي عدد السكان عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١٠% عام ٢٠١٧ بعد ما كانت تدور حول ٤% - ٥% خلال الأربعين عامًا السابقة منذ ١٩٧٦. أما عن تقديرات المسوح، فقد قدر عدد المهاجرين للعمل من "المسح القومي للهجرة الدولية ١٩٨٥" بنحو ٢،٨ مليون

[١] تجدر الإشارة إلى استخدام أدبيات الهجرة الدولية للمرادفات الاتية بالتبادل للتعبير عن وجهة المهاجر: بلد المقصد/بلد المهجر/ دولة الاستقبال/ بلد الوصول.

(فرجاني، ١٩٨٨)، وتختلف هذه التقديرات مع ما أظهرته تقديرات المسوح المختلفة، فقد أشار David et al, 2019 باستخدام بيانات مسح سوق العمل المصري ٢٠١٨ إلى انخفاض معدلات الهجرة الدولية[٢] في مصر من ٢،٧% عام ٢٠١٢ إلى ٢% عام ٢٠١٨. بينما قدرت هذه النسبة من "مسح الهجرة الدولية من مصر لعام ٢٠١٣" بنحو ٣،٨% (متولي، ومحمد ٢٠١٦).

و يعد اتخاذ قرار الهجرة انعكاسًا لارتفاع مستويات الفقر ونسب البطالة، حيث شهدت معدلات البطالة ارتفاعًا من ٩،١% عام ٢٠٠٠ إلى ١٣% عام ٢٠١٤، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر من ١٦،٧% عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧،٨% عام ٢٠١٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦)،

وقد لقيت دراسة محددات اتخاذ قرار الهجرة من مصر للعمل اهتمامًا كبيرًا، على الرغم من قلة المسوح المتخصصة، وهناك إجماع على أن الهجرة للعمل من مصر هجرة دوافعها اقتصادية. وقد تناولت هذه الدراسات دوافع الهجرة على مستويين: المستوى الكلي (Macro) والمستوى الجزئي (Micro)، واهتم الأول بتحديد تأثير المتغيرات المجتمعية على اتخاذ قرار الهجرة؛ مثل: مستوى التنمية والتحضر، ومستوى الأجور في كلٍ من بلد المنشأ وبلد المقصد، إلى جانب الاستقرار الأمني في بلد المنشأ والعلاقات السياسية بين كل من بلد المنشأ والمقصد. أما المستوى الجزئي (Micro) فهناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير هذه الدوافع، والتى استقرت في دراسات الهجرة منذ زمن بعيد، وهي:

- <u>نظرية "الاستثمار في رأس المال البشري":</u> ويعد كلٌّ من Sjaastad, 1962;Todaro, 1976 من أوائل وأهم أنصار هذا المدخل، ويشير هذا المدخل إلى أن اتخاذ قرار الهجرة يتوقف على المفاضلة بين العوائد المتوقعة والتكاليف المطلوبة خلال فترة الهجرة كأي استثمار، فإذا كانت العوائد المتوقعة أكبر من تكاليف الهجرة فإن الفرد يأخذ قرار الهجرة، ويعتمد هذا القرار على خصائص الفرد مثل العمر، التعليم، المهنة ...الخ كمحددات للهجرة. ثم تطور هذا إلى النظرية الجديدة لاقتصاديات هجرة العمالة New Economics of Labor Migration (NELM) theory، والتي أوضحت أن قرار الهجرة يتم على مستوى الأسرة، والتي تسعى إلى تقليل المخاطر التي تتعرض لها من خلال تحويلات المهاجر للأسرة والتي ترفع من مستوى رفاهيتها (Bilsborrow et al., 2021).

[٢] نسبة المهاجرين بين الأفراد في الفئة العمرية ١٥-٥٩سنة (David et al,2019).

- **نظرية شبكات الهجرة Networks Migration: والتي ترى أن هناك علاقات وروابط بين المهاجرين وغيرهم تمثل شبكات تواصل، تقدم الدعم وتسهل من الامداد من المعلومات وتقليل تكاليف ومخاطر اتخاذ قرار الهجرة (Esveldt et al., 1995).**
- **نظرية "العوامل الطاردة والجاذبة": الذي انتهجه كل من Lee, 1966; Ravenestein, 1885، والذي يشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل الإيجابية والسلبية والمحايدة في كُلٍّ من منطقتي الأصل والاستقبال المؤثرة على اتخاذ قرار الهجرة، حيث يزداد الميل للهجرة حسب التفاعل بين هذه العوامل من ناحية، وقدرة المهاجر على أن يجتاز العوائق والصعوبات في كلا المنطقتين من ناحية أخرى؛ مثل: المسافة واللغة، وتكلفة الانتقال، والثقافات المتقاربة، والعلاقات السياسية، ويشير هذا المدخل إلى أن عوامل الطرد غالبًا ما تكون مرتبطة بمكان الأصل أما عوامل الجذب فترتبط بشكل أكبر بدولة الاستقبال/المهجر.**

وهناك بعض المحاولات التي حاولت أيضا تفسير دوافع الهجرة الاقتصادية والتي كان من أهمها:

- **المدخل الذى ينظر إلى قرار الهجرة على أنه وسيلة أو تدخل Intervention يقوم الفرد بتبني هذا المدخل أما "كوسيلة لاستمرار الحياة Strategy for Livelihood" أو "كوسيلة لتحسين المستوى المعيشي" Economic Strategy or" Enhance the Quality of Life، وينظر التدخل الأول للهجرة على أنها وسيلة يستخدمها الأفراد كمحاولة للخروج من دائرة الفقر، وتتوقف قدرة الفرد على تبني هذا المدخل على درجة الاندماج أو الاستبعاد الاجتماعي للفرد الذي يعد انعكاسًا للعديد من المتغيرات الخاصة بالفرد؛ مثل: مستوى التعليم، والعمر، وشبكات المعارف، ومحل الإقامة (Kothari, 2002). أما اتخاذ قرار الهجرة لتحسين مستوى المعيشة يشمل اعتبارات عديدة من بينها زيادة الدخل وتحقيق الطموحات الشخصية للفرد والأسرة في الارتقاء بمستوى المعيشة (Metwally, 2014).**
- **مدخل تصنيف المهاجر إلى مهاجر للضرورة ومهاجر اختياري: وامتدادًا للمداخل السابقة فقد ظهر مصطلحان آخران لدراسة دوافع اتخاذ قرار الهجرة حسب طبيعة القرار، وهما: الهجرة للضرورة Necessity Migration والهجرة الاختيارية Choice Migration (فريد والبطراوي،٢٠١٥) وهو تصنيف جديد قائم على تصنيف الدوافع الاقتصادية بوصفها المحرك الأساسي للهجرة، ويظهر المهاجرون كمجموعة غير متجانسة فمنهم مهاجر للضرورة ومنهم مهاجر اختياري، وكل منهما تدفعهم للهجرة أسباب اقتصادية ولكنها مختلفة، فقد عرف تقرير "مسح الهجرة الدولية: مصر ٢٠١٣" المهاجرون للضرورة على أنهم الأفواج الذين غادروا البلاد بسبب: الفقر،**

نقص فرص العمل، انخفاض المرتبات، الذي يؤثر على استمرار حياة الأسرة، وتصبح الهجرة هي الملاذ الوحيد لإيجاد فرصة العمل والخروج من دائرة الفقر؛ أما المهاجر الاختياري فهو من غادر بلده لرغبته في: تنوع الحياة، وتحسين مستوى المعيشة.

ويعد هذا التصنيف تصنيفًا حديثًا للمهاجر بناءً على دوافع الهجرة، بحيث جمع بين تلك السياقات المختلفة، فالمهاجر للضرورة هو من تكون هجرته كاستراتيجية لاستمرار حياة الأسرة، ووسيلة للتقليل من معاناته من الفقر وبالتالي تكون عوامل الطرد من بلد المنشأ هي أهم دوافع هجرته، بينما المهاجر الاختياري هو من يعتمد على الهجرة لضمان تحسين مستواه المعيشي وتحقيق قدر أعلى من الرفاهية، وتكون عوامل الجذب في بلد الوصول هي أهم دوافع هجرته. وهو ما يعد تطور للنظريات والمداخل التي حاولت تفسير الدوافع الاقتصادية للهجرة، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول: ١) ما خصائص تلك الفئتين من المهاجرين؟ وما محددات كُلٍّ من الهجرة للضرورة، والاختيارية؟، ٢) وهل ستختلف محددات الهجرة للضرورة عن محددات الهجرة الاختيارية؟،٣) وما نمط هذا الاختلاف؟ خاصة في ظل زيادة أعداد المهاجرين المصريين خلال السنوات الماضية.

ويقدم البحث في الأجزاء التالية أهداف الدراسة، ثم استعراض للدراسات السابقة التي تناولت محددات الهجرة الدولية للعمل على المستويين الفردي والمجتمعي في الجزء الثالث من الدراسة، ثم الإطار النظري لمحددات الهجرة للضرورة والهجرة الاختيارية وكذلك فروض الدراسة بالجزء الرابع، ويوضح البحث مصدر البيانات والأسلوب الإحصائي في الجزء الخامس والسادس على التوالي، ويتم عرض النتائج في القسم السابع، وأخيرًا مناقشة النتائج والتوصيات في القسم الثامن.

٢ -أهداف البحث

يعد التعرف على أنماط ومحددات الهجرة الدولية من مصر أمرًا مهمًّا بعد فترة زمنية طويلة على إجراء آخر مسح للهجرة الدولية من مصر عام ١٩٩٧، وهى فترة تقارب ثلاثة عقود من الزمن، عانت مصر فيها من نقص في المسوح الخاصة بالهجرة بشكل عام والهجرة الدولية بشكل خاص، وهي فترة مرت فيها مصر بالكثير من التقلبات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتتمثل الأهداف الأساسية للبحث في: (١) التعرف على خصائص المهاجرين الحاليين للعمل طبقًا لتصنيف الهجرة الدولية إلى الهجرة للضرورة، والهجرة الاختيارية. (٢) قياس تأثير المحددات الديموجرافية، والاجتماعية، والاقتصادية على كُلٍّ من الهجرة للضرورة، والهجرة الاختيارية.

٣- الدراسات السابقة

٣-١ محددات الهجرة الدولية للعمل على المستوى الفردي (Micro Level)

هناك ما يشبه اتفاق بين الدراسات التي تناولت محددات الهجرة الدولية سواء في مصر أو في الدول الأخرى، على أن هناك علاقة وثيقة بين الهجرة والعمر تأخذ شكل المنحنى، حيث إن الشباب هم أكثر المجموعات السكانية ميلًا للهجرة، وينخفض احتمال الهجرة مع التقدم الكبير في العمر (Castaldo.et al, 2007; El- Saadani, 1993; Lee, 1966; Todaro, 1976;ESCWA 2021). والهجرة الدولية للعمل من مصر كانت ومازالت هجرة ذكور (David et al, 2019; El- Saadani, 1993; Fergany, 1987; Wahba, 2009). وقد أشارت دراسة (Wahba, 2014) إلى أن دول الخليج العربي تستوعب العمالة المصرية من ذوي التعليم العالي بعد ما أصبحت هذه الدول تطبق سياسات الهجرة الانتقائية، أما ليبيا والأردن والعراق فتستوعب العمال المصريين الأقل تعليمًا والغالبية منهم أميون، بينما المهاجرون إلى أوربا وأمريكا الشمالية فأغلبهم من ذوي التعليم عالي، وتؤكد دراسة (Castaldo et al., 2007) أن خريجي الجامعات أقل عرضة للهجرة، مقارنة بذوي التعليم الثانوي والمهني. كما أن الأفراد المتزوجين هم أكثر ميلًا للهجرة للعمل؛ والمتزوجون الذين يعولون عددًا صغيرًا من الأفراد أكثر احتمالًا للهجرة عن أقرانهم الذين يعولون عددًا أكبر (El- Saadani , 1993)، بينما اختلفت دراسة فرجاني حيث أشار إلى أن نسبة المتزوجين بين المهاجرين منخفضة (Fergany,1987).

وقد أشار زهري وآخرين في دراستهم عن المهاجرين المصريين في الأردن (Zohry et al, 2020) أن المهاجرين يأتون من أسر بمتوسط حجم ٥-٨ أفراد وهو أعلى بكثير من المتوسط المقدر بـــ ٤ أفراد لكل أسرة وفقًا لأحدث التعدادات لعام ٢٠١٧. في حين أشار فرجاني (١٩٨٨) إلى أن الأفراد الأكثر عبئًا في إعالة الأطفال لم يكونوا أكثر قدرة على الهجرة، وأن انتقائية الهجرة للأفراد الذين لديهم عدد أقل من الأطفال زادت مع مرور الزمن. أما دراسة (David and Jarreau, 2016) فقد أشارت إلى أن حجم الأسرة ليس محددًا لقرار الفرد في الهجرة الدولية للعمل.

وقد اكتست الهجرة الدولية للعمل من مصر إلى الدول العربية بطابع ريفي، حيث إن أكثر المهاجرين إلى هذه الدول من الريف(Zohry et al, 2020) . وقد أشارت دراسة رشدي وآخرين (Roushdy et al, 2009) إلى أن نسبة المهاجرين الدوليين من المناطق الريفية في مصر ارتفعت من ١٥% قبل عام ١٩٩١ إلى ٣٨% خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٥.

ويرتفع احتمال الهجرة ارتفاعًا كبيرًا بين العاطلين، فقد أشار معظم دراسات الهجرة

الدولية إلى أن العاطلين والعمال الذين لا يشعرون بالرضا عن وظائفهم، والعاملين في القطاع غير الرسمي، هم الأكثر احتمالًا للهجرة (Binzel and Jarreau, 2016; Assaad, 2009; David and)، وأن معدلات البطالة لذوي التعليم الأفضل أعلى من مثيلاتها بين من حصلوا على تعليم أساسي، وهذا يكون الدافع وراء هجرتهم. وتنتقي الهجرة الأفراد ذوي المهن المتخصصة، وبشكل خاص مع تطور ونمو الاقتصاد في الدول المستقبلة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى المهاري للمهاجرين. إلا أنه في الدول النامية تأخذ احتمالات الهجرة حسب المهن شكل حرف U، أي إن المهاجرين من بين ذوي الكفاءة العالية أو من بين ذوي الكفاءة المنخفضة (El-Saadani, 1993; Feragany, 1987; Ghoneim, 2010; Lee, 1966)، كما أظهرت دراسة (Abd El Fattah, 2019) انخفاض مستويات مهارة المهاجرين المصريين إلى الأردن، حيث يعمل المهاجرون المصريون عند مقارنتهم بالجنسيات الأخرى في ثلاثة قطاعات اقتصادية هي: الخدمات، والزراعة، والبناء.

وتشير دراسة (David and Jarreau , 2016) إلى أن مؤشر الثروة الذي يتم قياسه وقت المسح هو عامل معنوي في تأثيره على قرار الهجرة، وأن الأسر الأكثر ثراء تستطيع التغلب على تكاليف الهجرة بسهولة وبالتالي فهم أكثر عرضة للهجرة. كما أوضحت دراسة السعدني (El-Saadani, 1993) أن احتمال الهجرة يقل مع ارتفاع الدخل في مصر، وقد يزيد احتمال الهجرة أيضًا رغم انخفاض الدخل المتوقع الحصول عليه في بلاد المهجر. وللشبكات الاجتماعية (الأقارب، الأصدقاء، والمعارف) دور مهمٌ في عملية الهجرة الدولية، حيث أشارت دراسة (David and Jarreau, 2016) إلى أن نمو شبكة المهاجرين لدى الأفراد في مصر يقلل من الانتقائية للمهاجرين على أساس متغير مؤشر الثروة، فشبكات الهجرة تؤدي إلى خفض تكاليف الهجرة، وبالتالي يزيد الميل للهجرة بين الأسر الأكثر فقرًا، وخاصة بين المهاجرين من الريف، وتقلل هذه الشبكات من تكاليف ومخاطر الانتقال، وتوفر المعلومات عن دولة الاستقبال.

٣-٣ محددات الهجرة الدولية على المستوى الكلي (Macro Level)

هناك العديد من العوامل المجتمعية التي تؤدي دورًا في اتخاذ قرار الهجرة الدولية، والتي منها الظروف السياسية والمستوى الاقتصادي والتنموي في كل من بلد المنشأ وبلد المهجر، فقد أشارت نظرية النظم العالمية إلى أن الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني التي تحدث في بعض المناطق من العالم تؤدي إلى زيادة احتمالات الهجرة من هذه المناطق كبلد منشأ (Wallerstein, 1974). وتتم الهجرة من المناطق المنخفضة الأجر والمرتفعة البطالة إلى المناطق المرتفعة الأجر والمنخفضة البطالة (World Bank, 2006). بينما اختلفت دراسة آدامز (٢٠٠٧) في هذا الشأن حيث أشار إلى أن شكل العلاقة بين الدخل والهجرة يأخذ شكل مقلوب حرف U، فالدول التي

يرتفع فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الدول منخفضة المستوى الاقتصادي تفرز أعدادًا أكثر من المهاجرين الدوليين مقارنة بالدول النامية متوسطة الدخل.

ويَعُدُّ نموذج الجاذبية أحد النماذج التي افترضت أن حجم الهجرة بين منطقتين يرتبط طرديًّا مع حجم السكان، وعكسيًّا مع المسافة التي تفصل بين المناطق (Hamm, 2020). ويرتبط حجم السكان بمستوى التنمية في المجتمع، حيث يعدّ مستوى التنمية من العوامل الجاذبة في كُلٍّ من بلد الأصل وبلد المقصد، فالتنمية في بلد الأصل تؤدي إلى إيجاد فرص عمل والقضاء على الفقر، ومن ثم ارتفاع المستوى المعيشي بالدولة، الذي من شأنه أن يقلل من احتمالات الهجرة منه، أما التنمية في بلد المقصد فتشجع على الهجرة إليه. بينما قدمت دراسة (de Haas, 2010) أدلة قوية على صحة نظرية انتقال الهجرة، ووجود علاقة على شكل مقلوب حرف U بين التنمية والهجرة، حيث ترتفع مستويات الهجرة مع ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية، ثم ما تلبث أن تنخفض الهجرة مع ارتفاع مستويات التنمية.

٤- الإطار النظري لمحددات اتخاذ قرار الهجرة الدولية للعمل وفروض البحث

يشير الشكل رقم (١) إلى الإطار النظري لمحددات اتخاذ قرار الهجرة وفروض البحث، وتنقسم محددات قرار الهجرة إلى متغيرات مرئية (يمكن قياسها كميًّا) ومتغيرات غير مرئية (Unobservable Variables) من الصعب قياسها كميًّا وتحديد تأثيرها، وتشمل المتغيرات غير المرئية الصفات الشخصية التي تختلف من فرد إلى آخر؛ مثل: المغامرة، والدوافع، والقدرة على التكيف، واتخاذ المبادرة. وهي تؤثر على اتخاذ قرار الهجرة من بلد الأصل، ومن ناحية أخرى فالمتغيرات غير المرئية تتفاعل مع العوامل والظروف السائدة في بلد المقصد لتحقيق أقصى عائد من الهجرة (Metwally, 2014). أما المتغيرات المرئية التي تؤثر على قرار الهجرة فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى: متغيرات على المستوى الفردي (الفرد والأسرة)، وتشمل المتغيرات على المستوى الفردي، المتغيرات الديموجرافية (العمر، وحجم الأسرة، والحالة الزواجية)، فضلًا عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية؛ مثل: التعليم والمهنة والحالة العملية والحالة الاقتصادية. هذه المحددات يختلف تأثيرها على اتخاذ قرار الهجرة سواء كل على حدة، أو بالتفاعل مع بعضها بعضًا. أما المجموعة الثانية فمتغيرات على المستوى الكلي.

ويفترض البحث أن العمر يعبر عن تراكم الخبرات لدى الفرد، وتزيد فرص الهجرة مع تقدم العمر، ولكنه يتناقص مع التقدم الكبير في العمر، كما تفترض الدراسة أن

المهاجر للضرورة يكون في سن أصغر لارتفاع البطالة بين حديثي الدخول لسوق العمل في بلد الأصل، بينما المهاجر الاختياري يكون في سن أكبر نسبيًّا، وذلك لتوافر فرص عمل لديه في بلد الأصل، وتكون هجرته لتحسين مستواه المعيشي. وترتبط الالتزامات الاجتماعية والعقبات بالحالة الزواجية التي تقلل من فرص الهجرة للمتزوجين، حيث يفترض أن هذه الأعباء تكون دافعًا للهجرة، وتفترض الدراسة أن المهاجر للضرورة أعزب لا يعول، حيث يكون في مقتبل عمره وتكون الهجرة فرصة لتكوين نفسه وتدبير نفقات الزواج. أما المهاجر الاختياري فمتزوج ويعول، حيث تكون الأعباء والالتزامات الاجتماعية حافزًا للهجرة لتحسين مستواه المعيشي وتدبير نفقات تعليم وزواج الأبناء.

ويعدّ التعليم عاملًا حاسمًا في عملية اتخاذ قرار الهجرة الدولية للعمل، ويصبح أكثر قيمة في حالة الهجرة إلى الدول التي تنتهج سياسات الهجرة الانتقائية، التي لا تتيح الفرصة إلا للمهارات المرتفعة تعليميًّا أو فنيًّا، ويتيح المستوى التعليمي سهولة الوصول إلى المعلومات، ويعزز المهارات التحليلية لهذه المعلومات، فضلًا عن القدرة على المفاضلة بين التكاليف والعوائد للهجرة في مرحلة صنع القرار. كما يرتبط تأثيره بوصفه أحد محددات العمل ومستوى الدخل المتوقع. وتفترض الدراسة أن المهاجر للضرورة سيكون بين الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض، بينما المهاجر الاختياري سيكون بين الأفراد ذوي المستوى التعليمي المرتفع.

وتفترض الدراسة أن المهاجر للضرورة يكون من بين المتعطلين عن العمل، ومن ذوي الكفاءات المنخفضة، ويمتهن مهنًا حرفية وأجره متدنٍّ، ويشغل وظائف غير مستقرة؛ والعاطل عن العمل تكون هجرته للقطاع غير الرسمي لعدم توافر فرص عمل في القطاع الرسمي. بينما المهاجر الاختياري يكون ممن سبق له العمل في بلده، ومن ذوي الكفاءات المرتفعة، وتكون هجرته لتحسين المستوى المعيشي.

كما تفترض الدراسة أن المهاجر للضرورة يكون محل إقامته في ريف الوجه القبلي، حيث ارتفاع مستويات الفقر في الريف مقابل الحضر، والمرتبط بتدني مستوى الدخل وحجم الأسرة الكبير، يكون حافزًا للهجرة. بينما المهاجر الاختياري محل إقامته في حضر ومدن مصر، ومن أسر صغيرة الحجم، حيث مستواه التعليمي المرتفع يؤهله لأسواق عمل أفضل الذي بدوره يؤهله للهجرة لتحسين مستوى المعيشة.

وتتوقع الدراسة من خلال دور متغير مؤشر الثروة أن المهاجر للضرورة يكون بين الأفراد ذوي المستوى المعيشي المنخفض. وكذلك تؤدي شبكات الهجرة إلى خفض تكاليف الهجرة، وبالتالي يزيد الميل للهجرة بين الأسر الأكثر فقرًا. أما المهاجر الاختياري فيكون بين الأفراد ذوي المستوى المعيشي المرتفع الذين يكون لديهم القدرة على تحمل تكاليف الهجرة. وبالتالي؛ فإن شبكات الهجرة لا تؤثر على قرار الهجرة، حيث يعتمد هذا الفرد على خصائص الفرد المرتفعة في الحصول على عمل بالخارج.

شكل 1: الإطار النظري لمحددات اتخاذ الفرد قرار الهجرة الدولية للعمل: الهجرة للضرورة والهجرة الاختيارية

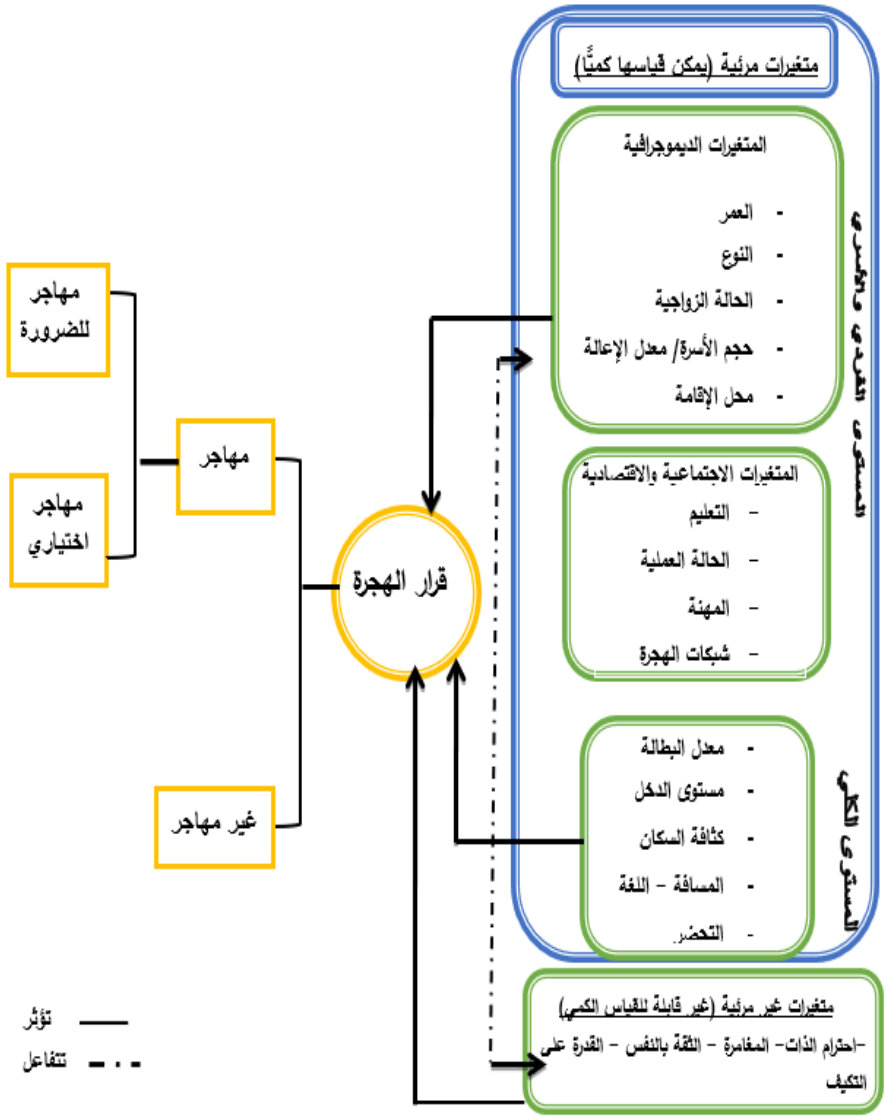

*المصدر: تم تطوير الإطار بالاعتماد على:
Metwally, S. 2014, "Internal Migration Impact on Poverty in Egypt" Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University, (Unpublished PhD Thesis), pp.44.

ولا تتوقف القدرة على الهجرة على الحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية التكاليف المترتبة على الهجرة وفترة البحث عن عمل، ولكن أيضًا على القدرة على التكيف مع الثقافات والأعراف السائدة في المجتمع الجديد في منطقة المقصد، كما ترجع القدرة على التكيف أيضًا إلى التجارب السابقة للهجرة، حيث يرتفع احتمال الهجرة للفرد لمن له خبرة هجرة سابقة عن الذي لم يسبق له الهجرة على الإطلاق.

٥ –مصدر البيانات وقيود البيانات

تعتمد الدراسة على بيانات "المسح القومي للهجرة الدولية في مصر ٢٠١٣"، الذي قام بإجرائه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كجزء من برنامج مسوح الهجرة الدولية في دول منطقة البحر المتوسط (MED-HIMS)، خلال الفترة أبريل-يوليو٢٠١٣، وهو مسح مقطعي مع أسئلة استرجاعية Retrospective Questions، والعينة المستخدمة في المسح عينة عشوائية عنقودية، وقد بلغ عدد الأسر التي بها مهاجر حالي خارج مصر ٥،٢٥٩ أسرة بنسبة ٦،٣% من إجمالي عدد الأسر، ويوفر المسح بيانات عن الهجرة للمهاجرين الحاليين للعمل، التي تمت خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠١٣ (فريد والبطراوي،٢٠١٥).

وقد تم وضع قيود على عينة المهاجرين لتخدم أهداف البحث الحالي بحيث اقتصرت على الذكور في سن العمل (١٥-٥٩ سنة)، وأن يكون السبب الأساسي للهجرة هو العمل، ويكون المهاجر هو متخذ القرار، وتكون هجرته تمت خلال الفترة المرجعية التي تبدأ من ١ يناير عام ٢٠٠٠. أما غير المهاجر فهو الفرد الذي يكون عمره (١٥-٥٩) سنة ولم يسبق له السفر، أو عاد نهائيًّا إلى مصر قبل بداية عام ٢٠٠٠ وكان عمره أقل من ١٥ سنة. وقد تم تصنيف المهاجر للضرورة على إنه من هاجر لأحد الأسباب التالية: التعطل عن العمل قبل سفره، الهروب من مشاكل الأسرة، دخله غير كافٍ في مصر، النقل عن طريق صاحب العمل، مشاكل شخصية مع صاحب العمل أو آخرين في العمل، نقص الأمان في مصر. أما المهاجر الاختياري فهو من هاجر للأسباب التالية: مزايا العمل في مصر غير مرضية، تحسين مستوى المعيشة، الأجور مرتفعة في دولة الوصول، فرص عمل جيدة في دولة الوصول. وقد بلغت عينة الدراسة ٧،٤١٣ فردًا، يمثل المهاجر للضرورة ١٦،٣% من العينة، بينما يمثل المهاجر الاختياري ٢٠،٩%، أما غير المهاجر فقد بلغ ٦٢،٨% من إجمالي عينة الدراسة.

ونود أن نشير إلى بعض النقاط التي تمثل قيودًا في استخدام البيانات، وهي أن البيانات المتاحة بالمسح الحالي تعاني من التحيز في التقدير الذي يرجع إلى مشكلتين، الأولى: التزامن "Simultaneous Bias" حيث تكون المتغيرات المستقلة مقاسة وقت

إجراء المسح، بينما تم اتخاذ قرار الهجرة في فترة زمنية سابقة على المسح، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون بعض المتغيرات المستقلة المقاسة وقت إجراء المسح قد تغيرت خلال الفترة الزمنية بين اتخاذ القرار ووقت إجراء المسح وبعضها قد تأثر بحدث الهجرة، وأصبحت متغيرات تابعة للهجرة وليست مستقلة. أما المشكلة الثانية فهي وجود بعض المتغيرات غير المرئية التي تؤثر على اتخاذ قرار الهجرة ولكن يصعب قياسها؛ مثل: الطموح، المغامرة، القدرة على التكيف، والتي قد تحفز أو تحد من اتخاذ الفرد قرار الهجرة(Metwally, 2014) . كما أن هناك اختلاف بين المهاجرين حسب فترات الهجرة التي تتراوح من سنة إلى ١٣ سنة وفقًا للبيانات المستخدمة في التحليل.

٦- الأسلوب الإحصائي

تعد الهجرة ظاهرة انتقائية، فالمهاجرون ليسوا عينة عشوائية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ارتباط بين المتغير التابع وبعض المتغيرات المستقلة، وللتعرف على محددات اتخاذ قرار الهجرة الاضطرارية وكذلك الهجرة الاختيارية، فهناك معادلتان أساسيتان لتحقيق هذا الهدف، هما:

- المعادلة الأولى: يكون المتغير التابع فيها هو اتخاذ قرار الهجرة ويأخذ قيمتين: "١" مهاجر، "٠" غير مهاجر؛
- المعادلة الثانية: يكون المتغير التابع هو تصنيف الهجرة وتأخذ حالتين: "١" مهاجر للضرورة، "٠" مهاجر اختياري.

وإذا تم تقدير المعادلة الثانية (تصنيف الهجرة) بمعزل عن معادلة اتخاذ قرار الهجرة في حالة وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية ($\rho \neq 0$) للمعادلتين يؤدي ذلك إلى نتائج متحيزة. ولذلك تعتمد الدراسة على نموذج Binomial Probit model with selection.

ويمكن صياغة نموذج Binomial Probit model with selection في الشكل التالي (Baum, 2006).

$$y_j^* = x_j \beta + u_{1j} \qquad \text{latent equation}$$

حيث إن المتغير التابع يأخذ قيمتين فقط

$$y_j^{probit} = \left(y_j^* > 0\right) \qquad \text{probit equation}$$

والمتغير التابع (y_j^{select}) تكون له قيمة مشاهدة (Observed) لو انطبق الشرط التالي:

$$y_j^{select} = (zj\,\Upsilon + u_{2j} > 0) \qquad \text{Selection equation}$$

حيث إن:

u_1 وu_2 يتبعان التوزيع الطبيعي (٠، ١)، والارتباط بين (u_1، u_2) = ρ، ولكي يتم تقدير النموذج بشكل جيد يجب أن تحتوي معادلة الاختيار (Selection equation) على متغير واحد على الأقل غير مدرج في المعادلة الثانية (probit equation). وقد تم استخدام الأمر (heckprobit) الذي يقدم تقديرات متسقة لكل معلمات النموذج.

٧- النتائج

تشير نتائج (الشكل رقم ٢، والشكل رقم ٣)، إلى أن أكثر سبب هجرة للضرورة هو أن الدخل غير كافٍ في مصر، حيث إن أكثر من ثلثي (٦٧،١%) المهاجرين للضرورة هاجروا لهذا السبب، يليه التعطل عن العمل بنسبة (٣٠،١%). بينما كان السبب الرئيسي للهجرة الاختيارية هو تحسين مستوى المعيشة بنسبة (٦٩%)، وجاء في المركز الثاني كأحد أسباب الهجرة الاختيارية كلٌّ من "الأجور المرتفعة في دولة الوصول"، وتوافر فرص عمل في دولة الوصول" بنسبة (١٢%) لكل منهما.

الشكل ٢:التوزيع النسبي لأسباب الهجرة للضرورة

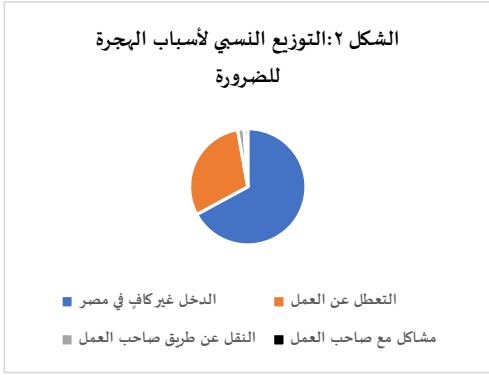

الشكل ٣: التوزيع النسبي لأسباب الهجرة الاختيارية

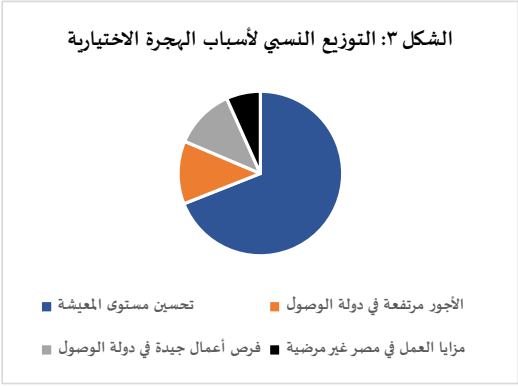

المصدر: محسوب من قبل الباحثة من بيانات مسح الهجرة الدولية- مصر٢٠١٣

٧-١: التباينات في الخصائص الخلفية للمهاجرين حسب تصنيف الهجرة: الهجرة للضرورة والهجرة الاختيارية – مصر ٢٠١٣

يقدم البحث في الجزء الحالي الاختلافات في الخصائص الخلفية للمهاجر حسب حسب التصنيف: مهاجر للضرورة ومهاجر اختياري [٣]. وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١) إلى أن أكثر من نصف المهاجرين وقت الهجرة في مرحلة الشباب (٢٠-٢٩ سنة) إلا أن النصيب النسبي للشباب أعلى بين المهاجر للضرورة (٥٦،٨%) مقارنة بالمهاجر الاختياري (٥١،٢%). كما أن أكثر من نصف المهاجرين للضرورة (٥٤،١%) سبق لهم الزواج وقت اتخاذ قرار الهجرة، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٦٠،١% للمهاجر الاختياري، ويتغير الحال بعد الهجرة بشكل واضح لترتفع نسبة المتزوجين إلى ٨٠،٥% و٨٤،٢% بين المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري على التوالي، وأكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين بنوعيهما (٧٦،٧%، ٧٥،٥%) قد تزوجوا وأعمارهم تتراوح بين (٢٠ -٢٩ سنة). ولم يكن هناك اختلاف لوسيط عمر المهاجر للضرورة وبين المهاجر الاختياري عند الزواج الأول حيث بلغ ٢٦ سنة لكل منهما.

وتشير النتائج أيضًا إلى أن أقل فئتيْ للهجرة حسب الحالة التعليمية هما أقل المستويات التعليمية، وكذلك أعلى المستويات التعليمية وتتركز الهجرة بين ذوي التعليم المتوسط لكل من المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري، وإن كانت ترتفع بين المهاجر للضرورة (٥٠,٨%) مقارنة بالمهاجر الاختياري (٤٦,٤%). كذلك فإن الغالبية العظمى من المهاجرين سواء مهاجر اختياري أو للضرورة كانا يعملان قبل الهجرة، إلا أن نسبة العاملين قبل الهجرة كانت أكبر بين المهاجر الاختياري بنسبة ٩٢،٤% مقابل ٨٥،٥% للمهاجر للضرورة، كما أن نسبة العاطلين بين المهاجر للضرورة ضعف نسبتهم بين المهاجر الاختياري التي بلغت ١٤,٥% و٧،٦%على التوالي. وتشير النتائج، كما هو متوقع، إلى ارتفاع نسب العاملين بين المهاجرين بعد الهجرة (٩٨%).

أما عن مهنتهم قبل الهجرة فتشير النتائج إلى أن أغلب المهاجرين كانوا من الحرفيين بنسبة ٤٧،٧% و٤٤،٤% للمهاجر للضرورة والاختياري على التوالي، وأكثر من ثلثهم قليلًا (٣٤،٢%) من العمال الزراعيين، بينما كان تمثيل المهاجرين أصحاب المهن العلمية قليلًا، إلا أنه يرتفع بين المهاجر الاختياري (١١,١%) مقارنة بالمهاجر للضرورة (٨،٤%). وتظل الأعمال الحرفية لها التمثيل الأكبر بين المهاجرين، بل يرتفع

[٣] يركز البحث في الجزء الوصفي على المتغيرات التي سوف تدرج في المعادلة الثانية من النموذج، والتي توضح محددات المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري على اعتبار أن الهدف النهائي للبحث هو الوصول إلى الاختلافات المعنوية بين هذين التصنيفين.

هذا التمثيل بشكل ملحوظ ليصل إلى أكثر من الثلثين (٦٨%، ٦٤%) لكل من المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري على التوالي، بينما يأتي انخفاض نسبة المزارعين بين المهاجرين بنوعيهما بعد الهجرة إلى (١٠%،١٢%) مقارنة بقبل الهجرة، وهو ما يشير إلى الحراك الذي تقوم به الهجرة، وأن التحول من الأعمال الزراعية إلى الأعمال الحرفية هو ما قد يرتبط بطبيعة فرص الأعمال المتوافرة في دول المقصد، التي تعدّ دولًا غير زراعية بالمقام الأول.

جدول رقم (١): التوزيع النسبي للمهاجرين للضرورة والمهاجرين الاختياريين حسب الخصائص الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية: مصر ٢٠١٣

الخصائص الخلفية	مهاجر للضرورة	مهاجر اختياري
العمر وقت الهجرة**		
١٥-١٩	٣،٤	٣،٩
٢٠-٢٤	٢٠،٥	١٨،٩
٢٥-٢٩	٣٦،٣	٣٢،٣
٣٠-٣٤	١٩،٣	١٩،٩
٣٥-٣٩	١٠،٠	١٣,٠
٤٠-٥٩	١٠،٥	١٢،٠
**الحالة الزواجية قبل الهجرة ** **		
لم يسبق له الزواج	٤٥،٩	٣٩،٩
سبق له الزواج	٥٤،١	٦٠،١
الحالة الزواجية بعد الهجرة (الحالية)**		
لم يسبق له الزواج	19,5	15,8
سبق له الزواج	80,5	84,2
السن عند الزواج الأول**		
١٥-١٩	٤،٩	٥،٧
٢٠-٢٩	٧٦،٧	٧٥،٥
٣٠-٣٩	١٧،٥	١٨،٤
٤٠-٤٩	٠،٩	٠،٤
وسيط العمر عند الزواج	٢٦	٢٦
المستوى التعليمي الحالي ***		
أمي	١٣,٦	١٧,٣
أقل من ثانوي	٢١,٥	٢١,٢
ثانوي وفوق المتوسط	٥٠,٨	٤٦,٤
جامعي فأعلى	١٤,١	١٤,٦
**الحالة العملية قبل الهجرة ** **		
يعمل	٨٥،٥	٩٢،٤
لا يعمل	١٤،٥	٧،٦
الحالة العملية بعد الهجرة (الحالية)***		

الخصائص الخلفية	مهاجر للضرورة	مهاجر اختياري
يعمل	٩٨،٢	٩٨،١
لا يعمل	١،٨	١،٩
استمرارية العمل قبل الهجرة		
دائم	٥٩،٥	٥٦،٩
مؤقت	١١،٦	١٢،٦
موسمي / متقطع	٢٨،٩	٣٠،٥
المهنة قبل الهجرة **		
المديرون وأصحاب المهن العلمية	٨،٤	١١،١
الأعمال الكتابية/ الخدمات/البيع	٩،٧	١٠،٣
الزراعيون وعمال الصيد	٣٤،٢	٣٤،٢
عمال التشغيل والحرفيون	٤٧،٧	٤٤،٤
المهنة بعد الهجرة (الحالية) ***		
المديرون وأصحاب المهن العلمية	٩،٧	١٢،٧
الأعمال الكتابية/ الخدمات/البيع	١٢،٢	١١،٨
الزراعيون وعمال الصيد	١٠،٢	١١،٥
عمال التشغيل والحرفيون	٦٧،٩	٦٤،٠
دولة المهجر الأولى **		
السعودية	٤٠،٣	٣٥،٨
ليبيا	٢١،٣	١٩،٩
الأردن	١٠،٩	١١،٩
الكويت	١٣،٤	١٤،٩
أخرى	١٤،١	١٧،٥
عدد مرات الهجرة خلال ٢٠٠٠-٢٠١٣		
مرة واحدة	٨٢،٥	٨٠،٩
هجرتان فأكثر	١٧،٥	١٩،١
مدة الهجرة		
٣ سنوات فأقل	٤٩،٤	٤٨،٤
٤-٨ سنة	٣٢،٠	٣٣،٥
٩-١٣ سنة	١٨،٦	١٨،١
متوسط مدة الهجرة	٥	٥
توافر شبكات المعارف وقت الهجرة		
توجد	٦٢،٣	٦٢،٢
لا توجد	٣٧،٧	٣٧،٨
العدد الإجمالي	**١٢٠٨**	**١٥٤٦**

***P- value < 0.1 **P- value < 0.05 *** P- value < 0.001**

المصدر: محسوب من قبل الباحثة من بيانات مسح الهجرة الدولية- مصر٢٠١٣.

وتُعدّ السعودية الدولة الأكثر استقبالًا للعمالة المصرية بغض النظر عن التصنيف محل الدراسة، وإن كانت أكثر استقبالًا للمهاجر للضرورة، فقد كانت المقصد لنحو ٤٠% منهم مقارنة بنحو ٣٦% من المهاجر الاختياري، وترتفع نسبة المهاجر الاختياري بدولة الكويت (١٥%) مقارنة بالمهاجر للضرورة (١٣%).

كما توضح النتائج بالجدول رقم (١) أن الغالبية العظمى من المهاجرين – تصل إلى أكثر من ٨٠%– سواء اضطراريًّا أو اختياريًّا هاجروا مرة واحدة فقط، بينما يُلاحظ أن المهاجر الاختياري قام بالهجرة أكثر من مرة مقارنة بالمهاجر للضرورة، وقد يرجع ذلك لتوافر أكثر من فرصة عمل تتيح لهم التجربة والاختيار.

وتشير نتائج الجدول أيضًا أن نحو نصف المهاجرين قد قضوا في دولة الهجرة ثلاث سنوات فأقل، بينما النصف الآخر من المهاجرين فقد قضوا فترة من خمس سنوات حتى ثلاث عشرة سنة (تاريخ إجراء المسح)، ولا يوجد اختلاف بين وسيط مدة الهجرة لكل من المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري على حدٍّ سواء والذي قدر بنحو خمس سنوات، وما يقرب من ثلثي المهاجرين لديهم معارف في دولة الهجرة (٦٢%).

وقد تم إجراء اختبار فرق النسبة للمقارنة بين نسب الخصائص الخلفية لكل من المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري لمعرفة وجود اختلافات معنوية بين هذه النسب من عدمه، وأشارت النتائج إلى وجود اختلاف معنوي بين المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥ في لكل من العمر وقت الهجرة، الحالة الزواجية قبل الهجرة، الحالة الزواجية الحالية، السن عند الزواج الأول، الحالة العملية قبل الهجرة، المهنة قبل الهجرة، دولة المقصد.

كما أشارت نتيجة الاختبار إلى وجود اختلاف معنوي بين نسب المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ لكل من المستوى التعليمي الحالي، الحالة العملية بعد الهجرة (الحالية)، المهنة بعد الهجرة (الحالية). ولم يكن هناك اختلافات معنوية بين المهاجر للضرورة والمهاجر الإختيارى حسب عدد مرات الهجرة، مدة الهجرة، وجود معارف وقت الهجرة.

٧-٣: محددات الهجرة للعمل حسب تصنيف المهاجر إلى مهاجر اختياري ومهاجر اضطراري

يستعرض هذا الجزء محددات اختيار قرار الهجرة، وكذلك محددات تصنيفها إلى الهجرة للضرورة والهجرة الاختيارية، وقد تم إدراج المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر على اختيار قرار الهجرة (مهاجر – غير مهاجر) بالمعادلة الأولى وهي: العمر سنة ٢٠٠٠ (الفترة المرجعية للهجرة)، محل الإقامة، الحالة الزواجية الحالية، حجم الأسرة، المستوى الاقتصادي للأسرة (مؤشر الثروة)، المستوى التعليمي، المهنة الحالية، وقد تم

استبعاد متغير "معدل الإعالة للأسرة" من النموذج لوجود ارتباط بينه وبين حجم الأسرة. أما المعادلة الثانية فتضم المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على تصنيف المهاجر (مهاجر للضرورة – مهاجر اختياري) وهي: محل الإقامة، الحالة الزواجية قبل الهجرة، المهنة قبل الهجرة، دولة المهجر أو الوصول، مدة الهجرة، الخبرات السابقة للهجرة، شبكة المعارف. ويعرض الجدول رقم (٢) معاملات المتغيرات المدرجة في كل معادلة، وكذلك التأثير الحدي marginal effect لكل متغير في تأثيره على المتغير التابع لكل معادلة على حدة.

وتشير النتائج التي يعرضها الجدول رقم (٢) إلى أن هناك علاقة غير خطية مع العمر، حيث يرتفع احتمال الهجرة في الأعمار الصغيرة ثم يتناقص مرة أخرى مع ارتفاع العمر. كما أن الانتقال من الحضر إلى الريف يزيد احتمال الهجرة بمقدار ٩%. ويعكس حجم الاسرة المستوى الاقتصادي لها، وبالتالي يؤثر على وجود دافع للهجرة لتحسين الوضع المعيشي للأسرة، وقد كان حجم الأسرة عاملًا مهمًّا في اتخاذ قرار الهجرة حيث كلما زاد حجم الأسرة زادت فرص الفرد في الهجرة، ويرتفع احتمال الهجرة للأفراد من ٥% إلى ٩% في الأسر ذات حجم (٣-٤ أفراد) و(٧+ أفراد) على التوالي مقارنة بالأسر التي تتكون من (١-٢ فرد).

كذلك؛ تشير النتائج إلى أن الذكور في الفئة العمرية ١٥-٥٩ سنة الذين ينتمون لمستوى مؤشر الثروة المتوسط أقل تعرضًا للهجرة مقارنة بالأفراد في المستوى الأدنى لمؤشر الثروة، ولا يوجد اختلاف بين الذكور في أعلى مستويات مؤشر الثروة وبين أقل مستوياته في فرصة أن يكونوا مهاجرين، الأمر الذي يعني أن الذكور الذين ينتمون للمستوى الأدنى والأعلى لمؤشر الثروة هم الأكثر تعرضًا للهجرة مقارنة بالأفراد في أقل مستويات مؤشر الثروة.

ويتباين تأثير الحالة التعليمية على اتخاذ قرار الهجرة، حيث إن الأفراد ذوي التعليم الجامعي فأكثر فرصهم أعلى للهجرة مقارنة بالأميين، بينما الأفراد ذوو التعليم الأقل من ثانوي فرصتهم في الهجرة أقل من الأفراد الأميين. ولم تكن الحالة الزواجية ذات تأثير معنوي على قرار الهجرة. كما أن الذكور الذين لا يعملون أو الذين يعملون في الأعمال الكتابية/الخدمات/ البيع هم الأكثر ميلًا للهجرة، حيث لا يوجد فرق معنوي في اتخاذ قرار الهجرة بينهما.

كما أن الانتقال من فئة لا يعمل إلى فئة المهن ذات الياقات البيضاء (المديرون وأصحاب المهن العلمية) يقلل من احتمال الهجرة بنحو ١٤%، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى ١٢% بين العمال الزراعيين وعمال الصيد، بينما يزيد احتمال الهجرة بين الحرفيين بنحو ٦% مقارنة بمن لا يعمل، وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية بين المهنة والميل للهجرة.

جدول رقم (٢): محددات اختيار الهجرة ومحددات تصنيفها إلى الهجرة للضرورة والهجرة الاختيارية: مصر ٢٠١٣

المتغيرات	المعادلة الأولى			المعادلة الثانية		
	المعلمات β	متوسط التأثير الحدي	فترات الثقة	المعلمات β	متوسط التأثير الحدي	فترات الثقة
العمر سنة ٢٠٠٠	٠,٠١٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠١- ١٠,٠			
مربع العمر سنة ٢٠٠٠	٠,٠٠١-	٠,٠٠٠٢-***	٠,٠٠٠٣- ٠,٠٠٠٢			
محل الإقامة						
الريف	٠,٣٧	٠,٠٩١***	٠,٠٧- ٠,١١	٠,٢٤	٠,٠٨**	٠,١٠- ٠,٣٨
الحالة الزواجية الحالية						
لم يسبق له الزواج	٠,٠٣	٠,٠٠٧	٠,٠١- ٠,٠٣			
حجم الأسرة						
3-4	٠,٢٥	٠,٠٦***	٠,٠٢- ٠,٠٩			
5-6	٠,٢٨	٠,٠٧***	٠,٠٣- ٠,٠٩			
7+	٠,٣٩	٠,٠٩***	٠,٠٦- ٠,١٢			
مستويات مؤشر الثروة						
المستوى المتوسط	٠,١٣-	٠,٠٣-***	٠,٠٤- ٠,٠١-			
المستوى المرتفع	٠,٠٥-	٠,٠١	٠,٠٣- ٠,٠١-			
المستوى التعليمي						
أقل من ثانوي	٠,١٧-	٠,٠٣-***	٠,٠٦- ٠,٠٢-			
ثانوي وفوق المتوسط	٠,٠٠٩	٠,٠٠٢	٠,٠٢- ٠,٠٢-			
جامعي فأعلى	٠,٣٧	٠,١٠***	٠,٧- ٠,١٣			
المهنة بعد الهجرة (الحالية)						
المديرون وأصحاب المهن العلمية	٠,٦٢-	٠,١٤-***	٢٠,٠- ٠,٠٨-			
الأعمال الكتابية/ الخدمات/البيع	٠,٠٠٢-	٠,٠٠١-	٠,٠٦٣- ٠,٠٠٦			
الزراعيون وعمال الصيد	٠,٥١-	٠,١٢-***	٠,٠٦- ٠,١٨-			
عمال التشغيل والحرفيون	٠,٢٢	٠,٠٦**	٠,٠١- ٠,١٢			
الحالة الزواجية قبل الهجرة						
سبق له الزواج				٠,٠٦-	٠,٠٣	٠,١٧- ٠,٠٥
المهنة قبل الهجرة						
المديرون وأصحاب المهن العلمية				٠,٦٥	٠,٢٣***	٠,١٤- ٠,٣٢
الأعمال الكتابية/ الخدمات/البيع				٠,٥٣	٠,١٨***	٠,١٠- ٠,٢٧
الزراعيون وعمال الصيد				٠,٤٤	٠,١٥***	٠,٠٨- ٠,٢٢
عمال التشغيل والحرفيون				٠,٤٥	٠,١٥***	٠,٠٩- ٠,٢١
بلد المهجر						
ليبيا				٠,٦٠	٠,٠٤	٠,٠٣- ٠,٠٧
الأردن				٠,١٤	٠,١٧	٠,٠١- ٠,١٢
الكويت				٠,١٥	٠,١٨**	٠,٠٠٢- ٠,١٢

المتغيرات	المعادلة الأولى			المعادلة الثانية		
	المعلمات β	متوسط التأثير الحدي	فترات الثقة	المعلمات β	متوسط التأثير الحدي	فترات الثقة
دول أخرى				٠,٢٢	٠,٢٢**	٠,٠٣ –٠,١٤
وجود شبكة معارف						
لا يوجد				0.01	0.003	−0.04 – 0.04
مدة الهجرة						
٢-٤ سنوات				0.02	0.01	−0.05 – 0.07
٥+				−0.01	−0.005	−0.06 – 0.04
عدد مرات الهجرة خلال ٢٠٠٠-٢٠١٣						
هجرتان فأكثر				0.12	0.01	−0.05 – 0.07
الثابت	٠,٦٩–			٠,٥٧–		
(ρ) rho	٠,١١٥					

*P- value < 0.1 **P- value < 0.05 *** P- value < 0.001

الفئات المرجعية: محل الإقامة (الحضر)، الحالة الزواجية الحالية (سبق له الزواج)، حجم الأسرة (١-٢)، مؤشر الثروة (المستوى الأدنى)، المستويات التعليمية (لم يلتحق بالتعليم)، المهنة الحالية (لا يعمل)، الحالة الزواجية قبل الهجرة (سبق له الزواج)، بلد المهجر (السعودية)، المهنة قبل الهجرة (لا يعمل)، وجود شبكة معارف (توجد)، مدة الهجرة (سنة فأقل)، عدد الخبرات السابقة (هجرة واحدة).

المصدر: محسوب من قبل الباحثة من بيانات مسح الهجرة الدولية– مصر٢٠١٣.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تمت عدة محاولات في تطبيق النموذج وأن الحالة الزواجية تكون معنوية في حالة عدم إدراج متغير العمر، وكذلك الحالة التعليمية، الأمر الذي يدل على أن متغير العمر ذو التأثير الأقوى على اتخاذ قرار الهجرة في ظل ثبات العوامل الأخرى بغض النظر عن الحالة التعليمية والحالة الزواجية.

أما من هو مهاجر اختياري ومن هو مهاجر للضرورة (المعادلة الثانية)، فتشير النتائج إلى أن المهاجر من الريف أكثر احتمالًا أن يكون اختياريًّا عن أن يكون مهاجرًا اضطراريًّا بنحو ٨% مقارنة بالحضر، وكلما ارتفع المستوى المهني للمهاجر قبل الهجرة زادت فرصته أن يكون مهاجرًا اختياريًّا، حيث تزيد فرصة المديرون وأصحاب المهن العلمية أن يكونوا مهاجرين اختياريين بمقدار ٢٣% مقارنة بمن لا يعمل، وتأخذ اتجاه متناقصًا حتى تصل إلى نحو ١٥% بين المهاجرين الممتهنين الأعمال الحرفية وكذلك بين الزراعيين وعمال الصيد.

كما كان احتمال أن يكون المهاجر إلى دولة الكويت مهاجرًا اختياريًّا أكبر بنحو ٦% من فرصة أن يكون مهاجرًا اضطراريًّا، وكذلك فإن فرصة المهاجر الاختياري أن يكون مقصده أي دولة أخرى، التي تضم دولًا أوربية وأمريكية أكبر بنحو ٩% عن أن يكون مهاجرًا اضطراريًّا مقارنة بالمهاجر إلى دولة السعودية.

ولم تكن الحالة الزواجية قبل الهجرة وكذلك مدة الهجرة، وتوافر شبكات من المعارف والأقارب وقت الهجرة للمهاجر، وأخيرًا الخبرات السابقة للهجرة متغيرات معنوية كمحددات لتصنيف المهاجر سواء للضرورة أو اختياريًّا.

وبناء على بيانات عينة الدراسة الحالية من مسح الهجرة الدولية من مصر ٢٠١٣، وبتطبيق probit model with selection اتضح أنه ليس هناك ارتباط بين الأخطاء العشوائية بالمعادلتين، أي إن قيمة ρ لا تختلف معنويًّا عن الصفر، وبالتالي يمكن تقدير المعادلتين بشكل منفصل أو مستقل.

٨- مناقشة النتائج والتوصيات

الهجرة من مصر هجرة للعمل، دوافعها اقتصادية، تساعد على تخفيف البطالة والتقليل من نسبة الفقر وبالتالي تحقيق التنمية المرجوة، وخاصة في دولة مثل مصر تتسم بارتفاع الكثافة السكانية والبطالة والفقر، وقد تناولت الدراسات السابقة الدوافع الاقتصادية للهجرة في سياقات مختلفة، فمنها من تناولها من منطلق عوامل الطرد من بلد الأصل وعوامل الجذب في بلد المهجر، ومنها من تناولها من منطلق أن الهجرة استراتيجية لاستمرار حياة الأسرة. إلا أن تصنيف المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري تصنيفًا حديثًا، وهو ما يعد إضافة إلى الأدبيات التي تناولت تفسير دوافع الهجرة، وهى أول مرة في مصر يتم فيها دراسة مفهوم الهجرة الدولية بحسب تصنيفها إلى هجرة للضرورة وهجرة اختيارية وقد سعت الدراسة إلى توضيح الاختلاف بين خصائص المهاجرين الدوليين للعمل بحسب التصنيف إلى مهاجر للضرورة، ومهاجر اختياري، وهي مفاهيم مستحدثة للدوافع الاقتصادية للهجرة من مصر تبناها المسح القومي للهجرة الدولية – مصر٢٠١٣، خاصة في ظل غياب المسوح التي تتيح بيانات الهجرة الدولية من مصر بما لا يتيح التعرف على ما إذا كان هناك تغير في محددات الهجرة الدولية أم لا.

وتؤكد النتائج على المحددات التي استقرت منذ زمن بعيد كدوافع اقتصادية للهجرة من مصر، ولم يحدث لها تغيير مع مرور الزمن، وبغض النظر عن نوع المهاجر هل هو

مهاجر للضرورة أم اختياري وهي أن هناك انتقائية للمهاجرين وقت الهجرة بين الشباب، ومازال الريف هو المصدر الرئيسي للهجرة الدولية للعمل من مصر، وتوجد انتقائية موجبة للفقراء ولذوي التعليم الثانوي، وكذلك للحرفيين بين المهاجرين بنوعيهما، إلا أن النصيب النسبي للحرفيين أعلى بين المهاجرين للضرورة عن المهاجرين الاختياريين. ولم تعد البطالة المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الهجرة، فأغلب المهاجرين بنوعيهما كانوا يعملون قبل الهجرة، ولكن أصبح الحصول على فرصة عمل أفضل ومستوى أجر أعلى هو الدافع الرئيسي للهجرة. وترتفع الانتقائية للمتزوجين بين المهاجر الاختياري مقارنة بالمهاجر للضرورة.

أما عن الاختلافات بين المهاجر للضرورة والمهاجر الاختياري قبل اتخاذ قرار الهجرة وبعده، فقد أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المهاجرين كانوا ممن سبق لهم الزواج وقت إجراء المسح. إلا أنه اتضح وجود انتقائية موجبة لمن سبق لهم الزواج بين المهاجرين الاختياريين سواء وقت الهجرة أو وقت المسح. ويغير التعليم والتعرض للأفكار الجديدة من تفضيلات الأفراد من حيث العمل وأسلوب الحياة والاحتياجات المادية المتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التطلعات للهجرة كوسيلة لتحقيق هذه التطلعات الجديدة (de Haas et al., 2018)، ولكن أشارت النتائج إلى أكثر الفئات ميلا للهجرة كانوا من ينتمين إلى أقل مستويات مؤشر الثروة، وكذلك الأميين والمتعلمين تعليم جامعى فأعلى، وهو ما أشار إليه إيفرت لي ١٩٦٦ حيث أكد في نظرية الهجرة أن الانتقائية تبعًا للخصائص تأخذ شكل حرف U، أي لها قمتين Bimodal مما يعني أن أصحاب الخصائص الدنيا وأصحاب الخصائص العليا هما الأكثر احتمالًا للهجرة.

وقد كانت نسبة من يعمل قبل الهجرة بين المهاجر الاختياري أكبر مقارنة بالمهاجر للضرورة، وقد أحدثت الهجرة نوعًا من الحراك الوظيفي، حيث ارتفعت نسبة الحرفيين بين المهاجرين بنوعيهما بعد الهجرة مقارنة عما كانت عليه قبل الهجرة لحساب انخفاض نسبة المزارعين بين المهاجرين بنوعيهما بعد الهجرة مقارنة عما كانت عليه قبل الهجرة، وقد يرجع ذلك إلى أن غالبية المهاجرين المصريين يكون مقصدهم الدول النفطية غير الزراعية، وتعد السعودية مقصدًا للمهاجر للضرورة حيث الاقتصاد الريعي وتنوع أشكال العمالة المختلفة التي لا تتطلب مهارات عالية، بينما كانت الكويت – الدولة ذات مستوى الدخل الأعلى– مقصدًا للمهاجر الاختياري، وقد يعزى ذلك إلى حجم الطلب على نوعية العمالة التي تتطلب مهارة أعلى. وتؤكد النتائج على أن المهاجر الاختياري

هو ذو المستوى المهني الأعلى، وتكون هجرته إلى الدولة ذات مستوى الدخل الأعلى بين أكثر الدول استقبالًا للعمالة المصرية. وإجمالاً يمكن القول إنه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار الهجرة للعمل، إلا أنها كانت بعيدة عن الانتخاب الشديد لأكثر عناصر قوة العمل تأهيلاً، حيث المهاجرين كانوا مزيجًا من المؤهلين وغير المؤهلين، وأكثرهم كانوا يعملون بالمهن الحرفية والزراعية قبل الهجرة ومن أهل الريف.

ووفقًا للنتائج التي توصل إليها البحث الحالي؛ فإن مهنة الفرد كانت محددًا رئيسيًّا للهجرة ولتصنيف المهاجر سواء اختياريًّا أو اضطراريًّا، وأن الهجرة أثرت على الحراك المهني بين المهاجرين بنوعيهما، الأمر الذي يثير التساؤل حول أن هناك علاقة سببية/تبادلية تربط بين مهنة الفرد وحالة الهجرة الأمر الذي يستدعي اختبار هذه العلاقة وتقدير تأثير الهجرة على إحداث هذا الحراك المهني.

وتوصي الدراسة بإجراء مزيد من المسوح الطولية في مجال الهجرة الدولية بحيث تتيح البيانات لكل من المهاجر وغير المهاجر عند نقاط زمنية محددة للتعرف على محددات اتخاذ قرار الهجرة الدولية بشكل أدق وأكثر عمقًا، وكذلك تفتح المجال لإجراء بحوث في مجال تقييم تأثير الهجرة على الكثير من أوضاع المهاجر، وتأثير المستجدات على مستوى العالم من انتشار وباء كورونا-١٩، مع ما فرضه من قيود على حرية التنقل إلى جانب تأثيراتها المختلفة على سوق العمل وتأثير ذلك على حجم الهجرة الدولية واتجاهاتها وأنماطها. كذلك توصي الدراسة باعتماد سياسات اقتصادية لإحداث عملية تنموية مستدامة من خلال الاستثمار في الشباب، عن طريق تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة بما يسمح لمن يرغب في العودة للوطن في استثمار مدخراته والإسهام في عملية التنمية، وتحسين مستوى نظام التعليم والتدريب المهني المصري وجعله مواكبًا لمتطلبات سوق العمل الخارجي خاصة مع المنافسة في سوق العمل الخارجية، الأمر الذي يُعد أمرًا حيويًّا لفتح باب الهجرة أمام العمالة المصرية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- آدامز، بايج (٢٠٠٧). "الهجرة والتحويلات الدولية والفقر في الدول النامية"، ورقة عمل رقم ٣١٧٩، البنك الدولي.
- السكران، محمد سليمان ومحمد، صديق الطيب منير (٢٠٠٥). "حجم الهجرة الداخلية ومحدداتها وآثارها بالمملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، برنامج منح العلوم الإنسانية، جامعة الملك سعود.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦). الكتاب الإحصائي السنوي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.
- فرجاني، نادر (١٩٨٨). سعيًا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- فريد، سمير والبطراوي، راوية (٢٠١٥). المسح القومي للهجرة الدولية في مصر: النتائج والمؤشرات الرئيسية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر.
- متولي، سها ومحمد، سيد (٢٠١٦). "الأنماط العمرية للهجرة الدولية من مصر: مدخل جدول الحياة"، المجلة المصرية لتنظيم الأسرة والسكان، المجلد (٤٩)، العدد الأول: (١٩-٣٩)، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، مصر.
- متولي، سها (٢٠٢١). "عوامل اختيار دولة المقصد بين المهاجرين للعمل من مصر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢٢)، العدد الثاني: ١١٦-١٤٧، جامعة القاهرة، مصر.
- مخلوف، هشام وعبد القادر، فريال (٢٠٠٣). "دراسة الهجرة الدولية من مصر: الخصائص والدوافع والآثار"، المركز الديموجرافي، القاهرة، مصر.
- مخلوف، هشام (٢٠٠٣). سكان مصر في القرن العشرين، المركز الديموجرافي، القاهرة، مصر.
- منظمة الهجرة الدولية (٢٠١٩). "تقرير الهجرة في العالم ٢٠٢٠"، المنظمة الدولية للهجرة.

ثانيًا- المراجع الأجنبية

- **Abd El Fattah, D. (2019). "Egyptian Labor Migration in Jordan." The Center for Migration and Refugee Studies (CMRS). The American University in Cairo. Paper No. 12.**
- **Baum, F.C (2006). "An Introduction to Modern Econometrics Using Stata". StataCorp LP.**
- **Bilsborrow, R.; Farid, S. and Zhang, Q. (2021). Determinants of International Migration: A Methodological Study Based on Egypt. Paper presented at the International Population Conference of the International Union for the Scientific Study of Population, December 5-10, 2021**
- **Binzel, C. and Assaad, R. (2009). "The Impact of International Migration and Remittances on the Labor-Supply Behavior of Those Left**

Behind: Evidence from Egypt." Economic Research Forum Working Paper Series No. 954. Cairo, Egypt: The Economic Research Forum (ERF).

- **Castaldo, A.; Litchfield, J. and Reilly, B. (2007). " Who is Most Likely to Migrate from Albania? Evidence from the Albania Living Standards Measurement Survey."** ***Eastern European Economics*****, 45(5):69-94.**
- **David, A and Jarreau, J. (2016). "Determinants of Emigration: Evidence from Egypt." Working Paper Series No. 987, Economic Research Forum (ERF).Cairo:Egypt.**
- **David, A.; El-Mallakh, N. and Wahba, J. (2019). "Internal Versus International Migration in Egypt: Together or Far Apart." Working Paper No. 1366, Economic Research Forum (ERF). Cairo:Egypt.**
- **de Haas, H. (2010). "Migration Transitions- A Theoretical and Empirical Inquiry into the Developmental Drivers of International Migration." IMI Working Paper Series No. 24, DEMIG Paper 1. Oxford: International Migration Institute.**
- **de Haas, H.; Czaika, M. and Flahaux, M. (2018)."International Migration Trends, Determinants and Policy Effects." IMIN Working Paper Series No. 142, DEMIG Paper 33.**
- **El-Saadani, S. (1993). "International Migration Functions for Labor Emigration from Egypt." Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University, (*Unpublished PhD Thesis*).**
- **ESCWA (2021). Situation Report on International Migration in the Arab Region. ESCWA, UN-IOM and UNHCR.**
- **Esveldt, I., I. Kulu-Glasgow, J. Schoorl, and H. Van Solinge. (1995). Migration Motives, Migration Networks and Partner Choice of Turks and Moroccans in the Netherlands. The Hague: Foundation of the Netherlands Interdisciplinary Demographic Institute (NIDI).**
- **Fergany, N. (1987). "The Size and Characteristics of Labor Migration in Egypt (1974-1985)." Studies in African and Asian demography: CDC Annual Seminar, 1986. Cairo, Egypt, Cairo Demographic Centre [CDC], 1987. 129-49. (CDC Research Monograph Series No. 16).**
- **Ghoneim, A. (2010). "Labor Migration for Decent Work, Economic Growth and Development in Egypt." International Migration Papers No. 106.**
- **Hamm, I. (2020). "Jobs and Migration: An African Perspective." Global Perspectives Initiative.**

- **Kothari, U. (2002). Migration and Chronic Poverty. Institute for Development Policy and Management, University of Manchester. Chronic Poverty Research Centre, WP No.16.**
- **Lee, E. (1966). "A Theory of Migration."** ***Demography,*****Vol.3:47-57.**
- **Metwally, S. (2014). "Internal Migration Impact on Poverty in Egypt. "Institute of Statistical Studies and Research, Cairo University.** ***(Unpublished PhD Thesis)*****.**
- **Navratil, F. and Doyle, J. (1977). "The Socioeconomic Determinants of Migration and the Level of Aggregation."** ***Southern Economic Journal*****, 43(4): 1547-1559.**
- **Ravenestein, E (1885). "The Laws of Migration."** ***Journal of the Royal Statistical Society*****, Vol.44: 420-23.**
- **Roushdy, R.; Assaad, R. and Rashed, A. (2009). "International Migration, Remittances and Household Poverty Status in Egypt." International Population Council.**
- **Sjaastad, L. (1962)."The Costs and Returns of Human Migration."** ***Journal of Political Economy,*****70 (5): 80-93.**
- **Todaro, M. (1976). Migration in Developing Countries. International Labor Organization (ILO), Geneva.**
- **Wahba, J. (2009). "An Overview of Internal and International Migration in Egypt." Working Paper Series 703, Economic Research Forum (ERF).**
- **Wahba, J. (2014)."Through the Keyhole: International Migration in Egypt." Working Paper Series No. 830, Economic Research Forum (ERF).**
- **Wallerstein, I. (1974). "The Rise and Future Demise of the Capitalist World System: Concepts for Comparative Analysis." Comparative Studies in Society and History, Cambridge University Press, 16(4): 387-415.**
- **Zohry, A.; Hussein, S. and Hashem, D. (2020). "The Impact of the Syrian Influx on Egyptian Migration Workers in Jordan." The Center for Migration and Refugee Studies (CMRS), The American University in Cairo. Paper No. 13.**